



PDF



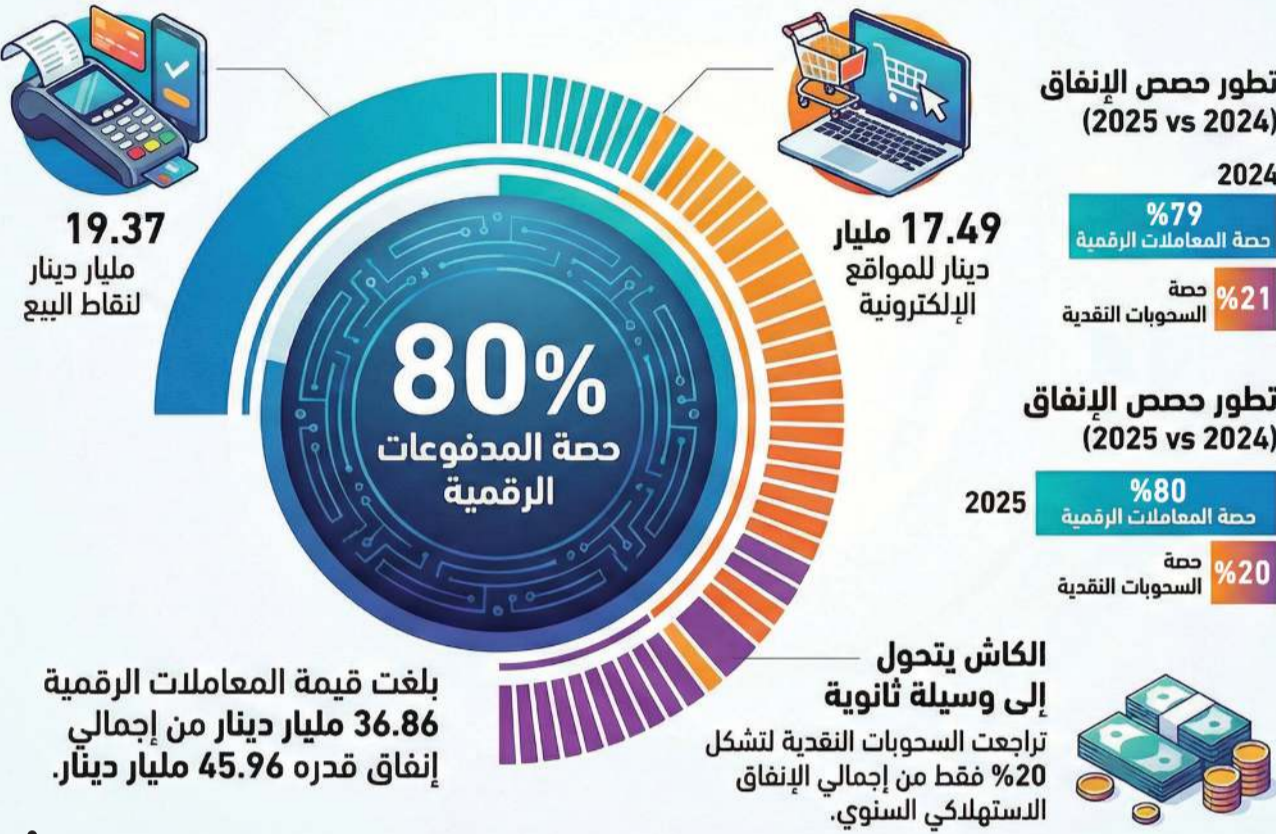
المعاملات الإلكترونية بلغت 36,86 مليار دينار.. و9,1 مليارات دينار سحبوات نقدية

الإنفاق الرقمي يتفوق على «الكاش» في 2025.. بأكثر من 80%

مشهد المدفوعات الرقمية والسحب «الكاش» في الكويت

واقع الإنفاق الاستهلاكي في عام 2025

مؤشرات التحول السلوكي (2024 - 2025)



2020: نقطة الانعطاف التاريخية

مثلت الجائحة بداية التحول من ضرورة تشغيلية إلى سلوك استهلاكي دائم وراسخ.

نضج منظومة الشمول المالي التحول الرقمي أصبح جزءاً من الرقابة ورفع كفاءة تتبع التدفقات المالية في الدولة.

أحمد مغربي

في عام 2025 بلغ التحول الرقمي في الإنفاق الاستهلاكي بالكويت مرحلة متقدمة عكست نضج الشمول المالي وتراجع الاعتماد على النقد بصورة واضحة، وفق بيانات بنك الكويت المركزي الخاصة بقيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية، فقد سجل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي المنفذ عبر القنوات المصرفية خلال العام نحو 45,96 مليار دينار، توزعت بين معاملات رقمية بقيمة 36,86 مليار دينار، وسحبوات نقدية عبر أجهزة السحب الآلي بقيمة 9,1 مليارات دينار. وبذلك شكلت المعاملات الرقمية، المتمثلة في أجهزة نقاط البيع والمواقع الإلكترونية، ما يقارب 80% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في الكويت خلال 2025، مقابل نحو 20% فقط للكاش، في دلالة واضحة على تراجع الدور الوظيفي للنقد في الحياة اليومية للمستهلك الكويتي، وتحوله إلى وسيلة ثانوية للإنفاق. وعند تحليل مكونات الإنفاق الرقمي خلال 2025، يتضح أن معاملات أجهزة نقاط البيع بلغت نحو 19,37 مليار دينار، في حين سجلت المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية قرابة 17,49 مليار دينار. ويشير هذا التوزيع إلى أن التحول الرقمي في الكويت لم يعد مقتصرًا على التجارة الإلكترونية فقط، بل أصبح يشمل مختلف أنماط الاستهلاك اليومي داخل المتاجر والمجمعات والأسواق، مع ترسخ الدفع الإلكتروني كخيار افتراضي لدى شريحة واسعة من المستهلكين. وبالمقارنة بعام 2024، تتضح ملامح التحول بشكل أدق، فقد بلغ إجمالي الإنفاق

النقد، إلى اقتصاد استهلاكي تقوده المدفوعات الرقمية، مع تراجع تدريجي ومستمر لدور الكاش. هذا التحول لا يعكس فقط تطور وسائل الدفع، بل يعبر عن تغيير أعمق في الثقافة المالية للمجتمع، وقدرة القطاع المصرفي على استيعاب التحول الرقمي، وتوظيفه في تعزيز الشمول المالي، وتحسين كفاءة الاقتصاد، وبناء قاعدة بيانات استهلاكية أكثر دقة لدعم التخطيط الاقتصادي وصنع القرار في المرحلة المقبلة.

خلال تشجيع أدوات الدفع غير النقدية، أو الحد من التعاملات النقدية في بعض الأنشطة، إضافة إلى توسع استخدام البطاقات في الخدمات الحكومية وشبه الحكومية. وأسهم ذلك في تقليص الاقتصاد النقدي، وتعزيز الشفافية، ورفع جودة البيانات المتاحة حول أنماط الاستهلاك. وبالنظر إلى المسار الممتد من 2020 إلى 2025، يمكن القول إن الكويت انتقلت خلال خمس سنوات من اقتصاد يعتمد بدرجة ملموسة على

أنظمة الأمان والحماية. وخلال 2024 كانت الكويت قد دخلت فعلياً مرحلة الاقتصاد شبه غير النقدي، مع اقتراب حصة المعاملات الرقمية من 80% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي. أما في 2025، فقد تعمق هذا الاتجاه، ولم يعد مرتبطاً فقط بالراحة أو السرعة، بل أصبح جزءاً من منظومة الشمول المالي، والرقابة، ورفع كفاءة تتبع التدفقات المالية. كما لعبت السياسات التنظيمية دوراً داعماً لهذا التحول، سواء من

ومع انحسار الجائحة في الأعوام اللاحقة، لم يعد المستهلك الكويتي إلى أنماط الإنفاق السابقة، بل استمر في استخدام أدوات الدفع الرقمية التي أثبتت كفاءتها وسهولتها. وخلال الفترة من 2021 إلى 2023، توسعت شبكة أجهزة نقاط البيع بشكل ملحوظ، وارتفعت أعداد المتاجر والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المنضمة إلى منظومة الدفع الإلكتروني، بالتوازي مع تحسين البنية التحتية للمدفوعات وتطور

يمكن قراءته بمعزل عن التحول التراكمي الذي شهدته الكويت خلال الخمسة أعوام الماضية، فمنذ عام 2020، الذي مثل نقطة انعطاف بسبب جائحة كورونا «كوفيد-19»، بدأ الدفع الإلكتروني يفرض نفسه كضرورة تشغيلية قبل أن يتحول لاحقاً إلى سلوك استهلاكي دائم. في تلك المرحلة، ارتفع الاعتماد على نقاط البيع ومشتريات الإنترنت بشكل اضطراري، مدفوعاً بالإغلاقات، والقيود الصحية، وتوسع خدمات التوصيل.

المفضلة. وبرز الفارق بشكل أوضح عند النظر إلى تطور السحبوات النقدية، التي تراجعت من 10,09 مليارات دينار في 2024 إلى 9,10 مليارات دينار في 2025، أي بانخفاض يقارب 9,8%، مقابل استقرار نسبي في حجم الإنفاق الرقمي، ما يعكس انتقال شريحة متزايدة من المستهلكين من «الدفع بالكاش» إلى «الدفع بالبطاقة»، حتى في المعاملات الصغيرة والمتكررة. هذا المشهد في 2025 لا

الاستهلاكي عبر القنوات المصرفية في ذلك العام نحو 47,81 مليار دينار، منها 37,73 مليار دينار معاملات رقمية، و10,09 مليارات دينار سحبوات نقدية. أي أن حصة الإنفاق الرقمي في 2024 بلغت نحو 79%، مقابل 71% للكاش. ويعني ذلك أن عام 2025 شهد تراجعاً إضافياً في وزن النقد بنحو مليار دينار تقريباً، رغم انخفاض إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الكلي، ما يؤكد أن التحول نحو الدفع الرقمي لم يكن مرتبطاً بحجم الإنفاق، بل بسلوك المستهلك وأدواته

ارتفعت إلى 4,376% لأجل 10 سنوات

قفزة بعوائد السندات الأميركية



وكالات: سجلت عوائد السندات الأميركية قفزة ملموسة خلال التعاملات الآسيوية أمس (الخميس)، مدفوعة بتبديد الآمال في نهاية قريبة لحرب إيران، مما أدى إلى اشتعال أسعار النفط وإثارة مخاوف واسعة من موجة تضخم جديدة قد تقضي على أي فرص لتخفيف السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي.

وارتفعت عوائد السندات لأجل عشر سنوات بمقدار 5 نقاط أساس لتصل إلى 4,376%، بعد أن قدم الرئيس دونالد ترامب رؤية ضبابية حول موعد إنهاء الصراع، وتصل من مسؤولية إعادة فتح مضيق هرمز الحيوي.

وأدت القفزة التي بلغت 6% في العقود الآجلة لخام برنت إلى إعادة تسعير الأسواق لتوقعات الفائدة، حيث استبعد المستثمرون تماماً خيار خفض الفائدة لهذا العام، بعد أن كانت التوقعات تشير إلى خفض بمقدار 50 نقطة أساس قبل اندلاع الحرب. ويرى خبراء الاستراتيجية أن خطاب ترامب لا يوحي بقرب انفراج أزمة مضيق هرمز كما كانت تتوقع الأسواق، بل إن مخاطر الهجمات المضادة تشير إلى احتمال استمرار إغلاق المضيق لشهر إضافي على الأقل، وهو ما يضع سلاسل التوريد العالمية للمنتجات الحيوية - من البنزين والغاز إلى الأسمدة والأدوية - في حالة شلل تام.

وبدأت آثار هذه الموجة التضخمية في الظهور فعلياً مع تجاوز أسعار البنزين حاجز 4 دولارات للغالون في بعض الولايات الأميركية، في حين أظهرت مسوحات التصنيع الأخيرة قفزة هائلة في مؤشر الأسعار المدفوعة، وصلت إلى مستويات تتسق مع معدل تضخم سنوي يبلغ 4%.

وهذا الارتفاع المتسارع في الأسعار سيجعل من الصعب على الاحتياطي الفيدرالي التفكير في خفض الفائدة، حتى مع تحول تكاليف الطاقة المرتفعة إلى «ضريبة» تنهك المستهلكين وتحد من الطلب المحلي، وهو ما دفع عوائد السندات لأجل عامين لارتفاع إلى 3,856%، بزيادة قدرها 48 نقطة أساس منذ بداية النزاع. وتوجه الأنظار الآن بتربح شديد نحو تقرير الوظائف لشهر مارس، حيث تشير التوقعات إلى نمو الوظائف بنحو 60 ألف وظيفة بعد القراءة الضعيفة لشهر فبراير. ويعتقد المحللون أن أي تعاف في وتيرة خلق الوظائف قد يدفع الأسواق إلى تغيير بوصلتها بشكل جذري نحو ترجيح كفة رفع أسعار الفائدة مرة أو مرتين، تماشياً مع التوجهات السائدة في الاقتصادات المتقدمة الأخرى التي تواجه ضغوطاً مماثلة، مما يضع الاحتياطي الفيدرالي أمام خيارات صعبة للموازنة بين ركود محتمل وتضخم جامح.

وأن مسار التحول الرقمي بالقطاع المصرفي الكويتي لم يعد خياراً، بل أصبح واقعاً راسخاً يعيد صياغة سلوك المتعاملين ويعزز كفاءة النظام المالي ككل. ومع استمرار نمو خدمات الدفع الآلي وتوسع استخدامها، يتوقع أن تتسارع وتيرة الابتكار وتنوع الحلول الرقمية بما يلبي احتياجات مختلف الشرائح. وفي المحصلة، تمضي الكويت بخطى ثابتة نحو ترسيخ اقتصاد رقمي أكثر مرونة وشمولاً، مدعوم بثقافة المستخدمين وتطور البنية التحتية المالية، ما يفتح آفاقاً أوسع لتطور وتنوع الخدمات المصرفية بالبلاد في المستقبل.

إجمالي 1,75 مليار دينار خلال أول شهرين من 2026.. وعبر تنفيذ 452.2 ألف «ومض» باليوم

29,6 مليون دينار.. معاملات «ومض» يومياً

الطفرة الرقمية في الكويت: صعود خدمة «ومض» للدفع الآلي

تحول مصرفي مدفوع بالثقة والابتكار

يعيش القطاع المصرفي الكويتي تحولاً رقمياً كبيراً، وتبرز بيانات خدمة «ومض» كدليل قاطع على هذا التطور، حيث أصبحت القنوات الرقمية هي الخيار الأول لإدارة الأموال والمدفوعات اليومية.

مؤشرات الأداء الكلي (يناير - فبراير)



29.66 مليون دينار القيمة اليومية

متوسط قيمة المبالغ المتداولة عبر الخدمة في اليوم الواحد خلال بداية العام الحالي.

452.2 ألف معاملة يومياً

يعكس هذا الحجم الكبير من العمليات اليومية للاندماج الكفئ للأفراد على الدفع الآلي.

تحليل المقارنة الشهرية

يناير يتصدر

سجل يناير 896.6 مليون دينار عبر 13.54 مليون عملية متفوقاً بشكل طفيف على فبراير.

شهر أقبال الشهرية

سجل يناير 896.6 مليون دينار عبر 13.54 مليون عملية، متفوقاً بشكل طفيف على فبراير.

131.2 دينار

متوسط العملية الواحدة القيمة المتوسطة لكل عملية دفع تم تنفيذها عبر الخدمة خلال الشهرين.

واقع راسخ وليس مجرد خيار التحول الرقمي أعاد صياغة سلوك المتعاملين وعزز كفاءة النظام المالي الكويتي ككل.

مصطفى صالح

تشهد الكويت تحولاً متسارعاً في مشهد المعاملات المصرفية الرقمية، مدفوعاً بالتطور التكنولوجي وتزايد اعتماد الأفراد والشركات على القنوات الإلكترونية في إدارة شؤونهم المالية، حيث باتت التطبيقات البنكية والمنصات الرقمية الوسيلة الأبرز لإجراء المدفوعات وتحويل الأموال بسهولة وسرعة. وفي هذا السياق، كشفت بيانات رسمية صادرة عن بنك الكويت المركزي، عن أن قيمة المعاملات اليومية للمواطنين والمقيمين عبر خدمة الدفع الآلي (ومض) بلغت نحو 29,66 مليون

دينار، وذلك خلال أول شهرين من العام الحالي، ليبلغ بذلك إجمالي قيمة المعاملات عبر هذه الخدمة 1,75 مليار دينار خلال شهري يناير وفبراير. ويعكس هذا التحول وعياً متنامياً لدى المتعاملين بأهمية الحلول الرقمية، إلى جانب الثقة المتزايدة في مستوى الأمان والكفاءة الذي توفره أنظمة البنوك المحلية، وفي ظل هذا التطور تتجه المؤسسات المصرفية إلى تعزيز استثماراتها في الابتكار الرقمي بما يواكب تطلعات العملاء ويعيد تشكيل مستقبل الخدمات المالية في البلاد. وفي التفاصيل، تظهر البيانات أن المواطنين والمقيمين ينفذون يومياً نحو 452,2 ألف معاملة عبر «ومض» في

اليوم الواحد، فيما بلغ إجمالي المعاملات التي تم تنفيذها خلال شهري يناير وفبراير نحو 26,68 مليون دينار، وبلغ متوسط العملية الواحدة عبر خدمة «ومض» خلال شهري يناير وفبراير نحو 65,6 دينار. وتشير الأرقام إلى أن معاملات «ومض» خلال شهر يناير الماضي كانت الأكبر بقيمة بلغت 896,6 مليون دينار، نفذت عبر 13,54 مليون عملية، بمتوسط 66,2 ديناراً للعملية الواحدة، فيما بلغت قيمة العمليات المنفذة خلال شهر فبراير الماضي نحو 853,3 مليون دينار، نفذت عبر 13,13 مليون عملية، بمتوسط 65 ديناراً للمعاملة الواحدة. وفي ضوء هذه المؤشرات، يبدو

أن مسار التحول الرقمي بالقطاع المصرفي الكويتي لم يعد خياراً، بل أصبح واقعاً راسخاً يعيد صياغة سلوك المتعاملين ويعزز كفاءة النظام المالي ككل. ومع استمرار نمو خدمات الدفع الآلي وتوسع استخدامها، يتوقع أن تتسارع وتيرة الابتكار وتنوع الحلول الرقمية بما يلبي احتياجات مختلف الشرائح. وفي المحصلة، تمضي الكويت بخطى ثابتة نحو ترسيخ اقتصاد رقمي أكثر مرونة وشمولاً، مدعوم بثقافة المستخدمين وتطور البنية التحتية المالية، ما يفتح آفاقاً أوسع لتطور وتنوع الخدمات المصرفية بالبلاد في المستقبل.

NotebookLM